الاطار، أُجـري أول تغيير حقيقي في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. ففي البيان السياسي الصـادر عن الدورة الخـامسة للمجلس التي عقدت في القاهرة، في شباط (فبراير) ١٩٦٩، قرر المجلس، لأول مرة، «ان الشعب الفلسطيني في نضاله المرير لتحرير وطنه والعودة اليه، انما يهدف الى اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهوداً، الخ»(٢٣). وكانت الثغرة الاساسية في هذا القرار عبارة «بجميع الفلسطينيين»، التي ألقت ظلالاً من الشك على هوية هؤلاء اليهود الفلسطينيين. لكن هذه الثغرة تمّ تجاوزها في مقررات المجلس الوطني في دورته السادسة التي عقدت في القاهرة في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩، حيث قرر المجلس ان الكفاح الفلسطيني «يهدف الى انهاء الكيان الصهيوني في فلسطين، واعادة الشعب الفلسطيني الى وطنه، واقـامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل انواع التمييز العنصري والتعصب الديني. ويقرر المجلس الوطني الفلسطيني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي، الخ»(٢٤).

وبالطبع، فان قرار اقامة الدولة الفلسطينية واجه رفضاً من بعض القوى الفلسطينية، ومن داخل فتح، و «تنوعت ردود الفعل على هذا الطرح. وتراوحت ما بين معارضته لانه يعطي لليهود حقوقاً في فلسطين بصرف النظر عن صهيونيتهم أو عدمها، ومعارضته لانه مطلب غير واقعي. وأُثيرت في مجال المعارضة مسألة مخالفة هذا الطرح للميثاق الوطني الفلسطيني الذي اكد ان السيادة على فلسطين، بأكملها، هي لأهلها الفلسطينيين العرب. وسمح، فقط، وفي نقاط واضحة تماماً، باعتبار بعض اليهود الفلسطينيين»(٢٥).

وما هو أكيد، ان قرار اقامة الدولة الفلسطينية، شكّل اختراقاً للميثاق الوطني الذي تمّ اقراره في الدورة الرابعة للمجلس الوطني في العام ١٩٦٨. فقد حصرت المادة السادسة من الميثاق اليهود الذين يمكن ان يعيشوا في اطار المجتمع الفلسطيني بـ «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني»(٢٦).

مرحلة الدولة المستقلة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢)

دفعت النتـائـج السيـاسية والعسكرية لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بقوة، عناصر الواقعية السياسية التي كانت تنمو في الفكر السياسي. فقد قرر المجلس الوطني، في دورته الثانية عشرة العـام ١٩٧٤، تبنّي برنامج النقاط العشر التي تضمنت، لاول مرة، نصاً يقول: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها، وهذا يستدعي احداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله»(٢٧). وعلى الرغم من الشحنة «القتالية» التي اتسم بها القرار، والتي ربما تكون اقتضتها متطلبات اخراجه وتمريره، فقد شكّل انعطافة حاسمة في الفكر السياسي الفلسطيني، تمّ، من خلاله، التمهيد لقبول فكرة قيام دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل بكل ما يتضمنه ذلك من اعتراف واقعي بوجودها. لم يكن غريباً، في هذا السياق، ان يأتي قرار الدولة المستقلة في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة في العام ١٩٧٧ خالياً من شحنة نظيره في الدورة الثانية عشرة، ونصّ على «مواصلة النضال من اجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني»(٢٨)، من دون أي ذكر لدولة ديمقراطية أو لسلطة مقاتلة.